حوار خطباء أم بناة المستقبل؟

رشاد الشرعبي

بمجرد سماعي لما استطعت متابعته من كلمات ومداخلات للمشاركين في مؤتمر الحوار الوطني سواء منهم ممثلو قوى وأطياف سياسية أو شباب ونساء ومنظمات، يتبادر إلى ذهني سؤال مهم وعاجل تتوالد عنه عدة أسئلة.

هل احتشدوا هنا من كل بقعة يمنية وخندق حزبي ومذهبي وقبلي ليتباروا في مسابقة أفضل خطيب في مؤتمر حوار شعبي هو الأول من نوعه يمنياً وربما بالمنطقة العربية؟.

يؤكد الجميع على ضرورة إغلاق ملفات الماضي والدوس على الأحقاد والضغائن التي وجدت معه وإنهاء صراعاته القذرة (سياسية أو حزبية أو قبلية أو متدثرة بغطاء المذهب والدين)، والنظر إلى المستقبل والحاضر.

الجميع يعي جيداً وإن كان يحاول المغالطة لأسباب شخصية أو قبلية أو مناطقية أو أسرية أو نتيجة ضغائن وأحقاد متنوعة أن هناك بلداً عريقاً وحضارياً يدعى اليمن وفيه شعب عظيم وبسيط هما في أمس الحاجة للانطلاق بهما نحو المستقبل عبر بناء متين وصحيح لدولة الحق والعدل والنظام والقانون والمواطنة المتساوية.

خطب المتحاورون بمالديهم من طروحات عمومية، كان للشكاء والبكاء منها نصيب، وتنافسوا في خطبهم التي القوها في مؤتمر الحوار كما أرادوا وبثتها الفضائيات والإذاعات دون تدخلات الرقباء التعساء الذين عفا عليهم الزمن، وبقيت التفاصيل التي هي هدف المؤتمر.

بقيت تفاصيل هي لب المشكلة وأعراضها وأسبابها وجذورها، وتفاصيل الرؤى المناسبة والحلول الناجعة والأدوية النافعة، ليتعافى الجسد ويعود اليمنيون إلى وضعهم الطبيعي إخوةً متحابين متساوين لا فرق بينهم بسبب اللون أو الجنس أو العمر أو القبيلة أو المنطقة أو المذهب أو اللهجة أو الدين حتى.

لتكن خطوتنا أولا الدوس على الماضي كأحقاد وضغائن والاتخاذ منه دروس وعبر لتدارك الحاضر وبناء المستقبل، ولتكن الخطوة الثانية التخلص مما يسمى "العقدة اليزنية" نسبةً إلى سيف بن ذي يزن، فلنرفض الاستقواء بالخارج أياً كان لونه ومذهبه ودولاراته، عربياً أو فارسياً أو أجنبياً (غربياً أو شرقياً).

لنتوقف عن أن نظل امتداداً للآخر مذهبياً أو سياسياً أو فكرياً وثقافياً وإعلامياً في ما يتعلق بماهو حزبي أو جماعات سياسية، لنستقوي بوطننا وشعبنا العظيم وحضارتنا العريقة وتاريخنا المشرق على أساس متين مرتبط بحضارتنا العربية الإسلامية في صورتها البهية وليس صراعاتها الضارة والمؤلمة والمتسببة بانتكاسة أمتنا لقرون.

اليمن وطننا جميعاً وشعب آبائنا وأمهاتنا وإخواننا وأخواتنا وأبنائنا وبناتنا، وهم بحاجة لاتفاقنا لأجلهم وليس عليهم، لتدارك الحاضر وبناء المستقبل وليس للغرق في الماضي والالتفاف على المستقبل.

اليمن واليمنيون بحاجة إليكم لتصنعوا مستقبله وأنتم جزء منه، وليس لتصنعوا مستقبلكم وأمجادكم الشخصية والأسرية والحزبية والقبلية والمناطقية والمذهبية.

سينصركم الله على أحقادكم ورغباتكم الشخصية وسيمنحكم المجد، إذا أردتم المجد والحرية والكرامة لوطنكم الذي يستحق ذلك وأكثر ولا يستحق ما تخلفه صراعاتكم وأنانيتكم.

> يؤكد الجميع على ضرورة إغلاق ملفات الماضي والدوس على الأحقاد والضغائن التي وجدت معه وإنهاء صراعاته القذرة (سياسية أو حزبية أو قبلية أو متدثرة بغطاء المذهب والدين)، والنظر إلى المستقبل والحاضر

الإدارة الاقتصادية للتنمية في اليمن

أ.د/عبدالله غالب المخلافي

> حقيقة إن هذه الموضوعات والقضايا التي تم إنجازها ضمن محتويات الملف السياسي كانت إلتزاماً على اليمنيين تنفيذها وفق المبادرة الخليجية ولائحتها التنفيذية المزمنة بالإضافة إلى ترتيبات أخرى عديدة في الجانب العسكري والأمني إلخ

منذ انتهاج اليمن برنامج وسياسات الإصلاح الاقتصادي في النصف الأول من عام 1995م وتحقيق نقلة نوعية ونجاح كبير لا يمكن إنكاره في المرحلة الأولى من برنامج الإصلاحات الاقتصادية وتمثل ذلك في إصلاح القطاع المالي والنقدي وحدوث تحسن كبير في استخدام أدوات كل من السياسة المالية والنقدية وبالتالي تحسن أوضاع الموازين الداخلية والخارجية إلى مستويات مقبولة.

وفي الحقيقة أن نجاح المرحلة الأولى من برنامج الإصلاح الاقتصادي في اليمن يرجع إلى الدعم الفني والمادي المقدم من صندوق النقد والبنك الدوليين بشكل رئيسي ثم إلى دعم المجتمع الدولي والدعم المقدم من دول مجلس التعاون الخليجي، خاصة في اجتماع لندن للمانحين في عام 2006م أو في اجتماع المانحين في الرياض واجتماع واشنطن خلال 2012م.

من المهم القول إن الدعم الذي يقدمه المجتمع الدولي والدول الشقيقة في مجلس التعاون الخليجي دعم لم يحصل لليمن من قبل، خاصة ذلك الدعم المادي والسياسي والمعنوي الذي تمثل بدعم المجتمع الدولي في معظمه للمبادرة الخليجية التي هدفت إلى خروج اليمن من حالة الصراع والاحتراب التي أصابت البلاد خلال عام 2011م والبدء بتنفيذ المبادرة الخليجية وملحقاتها المزمنة والمرتكزة في الأساس على تسوية الملفات السياسية والاقتصادية والأمنية والإنسانية، وما هو ملاحظ حتى الآن أن الملف السياسي ربما حظي بالاهتمام الأكبر حيث تم تشكيل حكومة وفاق وطني من القوى السياسية المتصارعة، ثم تلى ذلك إجراء انتخاب رئيس الجمهورية عبده ربه منصور هادي رئيساً توافقياً للفترة حتى فبراير 2014م وإجراء الانتخابات، ثم الموضوع الثالث هو إقرار إجراء حوار وطني شامل لكل المكونات السياسية الذي انطلق يوم 18مارس2013م.

حقيقة إن هذه الموضوعات والقضايا التي تم إنجازها ضمن محتويات الملف السياسي كانت إلتزاماً على اليمنيين تنفيذها وفق المبادرة الخليجية ولائحتها التنفيذية المزمنة بالإضافة إلى ترتيبات أخرى عديدة في الجانب العسكري والأمني إلخ.

صحيح إن الملف السياسي وتلك الإجراءات التي تمت في إطاره، بها أهمية بالغة إلا أن الملف الاقتصادي أيضا كان ولا يزال وسيظل قضية القضايا ومشكلة رئيسية دافعة لقيام حركات انقلابية وثورات اجتماعية مطالبة بتحسين الأوضاع المعيشية المتعلقة بحياة المجتمعات وقد يكون الباعث الرئيسي لانفجار وقيام الثورات وسرعان ما يستجيب عامة الناس المتضررين من الأوضاع الاقتصادية المتردية عند أول نداء وقيام الثورات كما حدث في مطلع العام 2011م في الدول العربية والتي أطلق عليها «دول الربيع العربي» وآراها كاقتصادي « دول الشتاء الاقتصادي العربي القارس» لأنها أتت على الأخضر واليابس وزادت من المشكلات الاقتصادية التي تعاني منها الدول العربية «دول الربيع العربي» قد يكون هذا الاسم ملائما من منطلق سياسي كون «الربيع العربي» كانت ثورات مطالبة بالتغيير السياسي كحق طبيعي لأي مجتمع من المجتمعات سواء في دول الربيع العربي أو غيرها ولكن شريطة الحفاظ على كل المكتسبات والانجازات ومؤسسات الدولة والقطاع الخاص لأن كل ذلك ليس ملكاً للنظام السياسي الحاكم هنا في اليمن «أو هناك» وإنما ملك لكل اليمنيين شمالا وجنوبا شرقا وغربا، فالوطن للجميع وملك لكل المواطنين داخل أحزاب المعارضة والحزب الحاكم أو خارج هذه الأحزاب ولذلك فإن الحفاظ على الوطن والمواطنين واجب كل القوى السياسية الحاكمة والمعارضة وفي كل ساحات الثورة، وهنا تصبح المطالب بتغيير النظام لأي سبب وأي مبرر هو أمر مشروع بل يمكن القول بأن «الثابت الوحيد هو التغيير الدائم» بما يتفق ومصلحة الوطن العليا..

مما سبق فإنه يمكن القول أن الملف الاقتصادي بالغ الأهمية سواء قبل 2011م أو بعدها، بل إن إعطاء الشأن الاقتصادي الأولوية المطلقة كان يمكن أن يؤدي إلى تحسن الأوضاع المعيشية لكل أفراد المجتمع من خلال التركيز على معالجة الفقر والبطالة وتحسين مستويات معيشة أفراد المجتمع، كان يمكن أن يجعل درجة استجابة الكثير من أفراد المجتمع وبالذات أولئك الذين يقطنون جولات ونقاط عواصم المدن بحثاً عن عمل، بالإضافة إلى القوة العاملة القادمة من مؤسسات التأهيل المختلفة مثل الجامعات والمعاهد وكليات المجتمع بحثاً عن العمل ومصادر دخل في سوق العمل بمؤسساته العامة والخاصة نقول لو أن الملف الاقتصادي كان حظي بالاهتمام والمعالجات الحقيقية المتصلة بحياة الناس لكانت درجة استجابة كثير من أفراد المجتمع فاترة إن لم تكن منعدمة ولم تراهم في ساحات الثورة لاعتبارين الأول: إن هؤلاء الناس يحصلون على حقوقهم اقتصادياً في عيش كريم ولديهم مصادر داخل تغطي حاجياتهم وثانيا: ارتباطهم بأعمالهم في مختلف مؤسسات الدولة والقطاع الخاص وحفاظهم على أعمالهم قد يمنعهم من ترك أعمالهم والذهاب إلى ساحات الثورة.

لقد سبق أن أكدنا على أهمية الالتفات الحقيقي وإتخاذ الإجراءات الفعلية الحقيقية لمعالجة المشكلات الاقتصادية التي يئن منها معظم أفراد المجتمع في اليمن حتى بعد انتهاج برنامج الإصلاح الاقتصادي وتلقى الكثير من الدعومات المالية والفنية لليمن، كما أكدنا في مقابلة لنا في 24/2/2011م، في إحدى الصحف الرسمية الثورة تقريباً أو صحيفة 26 سبتمبر، على ضرورة الالتفات والاهتمام بوضع حلول عاجلة للمشكلات الاقتصادية ذات المدى القصير وسرعة تنفيذ تلك الإجراءات التي كان من الممكن أن تشكل حلولاً جذرية للناس والتي سيكون لها أثر إيجابي في التعاطي مع الأزمة القائمة والتوصل إلى حوار أو وفاق وفي وقت مبكر قبل أن تكبر وتزداد وتنتشر الخسائر والتكاليف الاقتصادية والسياسية وحتى الاجتماعية في ربوع اليمن، نقول ذلك لأن الدولة عندما أعلنت عن «60» ألف وظيفة ترك الكثير من الشباب ساحات الثورة وذهبوا إلى الخدمة المدنية للإطلاع على الأسماء ومدى وجود كل منهم في الترشيح والحصول على فرصة عمل، وهنا نؤكد على أن الإدارة الاقتصادية للتنمية في البلاد لم تكن قادرة على اتخاذ القرار الاقتصادي المناسب في الوقت المناسب لحل كافة القضايا والمشكلات الاقتصادية قصيرة الأجل وذات الصلة بمعيشة وحياة الناس أو طويلة الأجل، ولذلك تراكمت المشكلات الاقتصادية قبل الإصلاح الاقتصادي أو بعد ذلك، ويرجع ذلك إلى إعتبارات عديدة منها:

أولا: اختيار الكثير من المسئولين الحكوميين وبالذات أولئك المسئولين عن المؤسسات المعنية بالإدارة الاقتصادية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية من غير المتخصصين والمحترفين.

ثانياً: عدم إدراك أولئك الذين يديرون اقتصاد البلاد لا يدركون معنى السياسات الاقتصادية والربط بينها وبين الإجراءات اللازمة لحل الاختلالات الاقتصادية ومعالجة الأوضاع المعيشية لكافة أفراد المجتمع، وهذا مظهر من مظاهر الفساد التي برزت بتولي الشخص غير المناسب في إدارة مؤسسات غير مناسبة وغير متناسبة مع إمكانياته وقدراته.

ثالثا: قيام هؤلاء بإدارة اقتصاديات الدولة بشكل عشوائي وإرتجالي واتخاذ الإجراءات غير المناسبة وفي الوقت غير المناسب لمعالجة مشكلة اقتصادية واختلالات اقتصادية معينة ناهيك عن عدم القدرة على التنبؤ بآثار وأعراض وتشابك تلك القرارات أو الإجراءات وبالتالي فإن عدم مناسبة المعالجات الاقتصادية للمشكلات الاقتصادية أو تأجيل المعالجات يؤدي بالضرورة إلى زيادة وارتفاع التكاليف ليس الاقتصادية ولكن ارتفاع التكاليف الاجتماعية وحتى السياسية.

رابعاً: غياب العمل المؤسسي وآلياته المؤسسية سواء في اختيار القيادات في مختلف مجالات العمل وبالذات تلك المعنية بالإدارة الاقتصادية للدولة، الأمر الذي أدى في المحصلة النهائية إلى انتشار ظاهرة الفساد في مختلف أجهزة ومؤسسات الدولة.

لقد كانت الإدارة الاقتصادية للتنمية ولا تزال وستظل هي الحل الناجع لأساس المشكلة الاقتصادية المتمثلة في موارد اقتصادية محدودة مقابل حاجات مجتمعية لامحدودة» ويكمن دور «الإدارة» الاقتصادية للتنمية هي توزيع الموارد المحدودة المتاحة لأي دولة أو مجتمع على الحاجات غير المحدودة لأفراد هذا المجتمع بما يؤدي في النهاية إلى تحقيق ولو الحدود الدنيا لإشباع حاجات أفراد المجتمع من السلع والخدمات اللازمة لبقاء ونماء هذا المجتمع بالتزامن مع نماء وتنمية موارد المجتمع من خلال إدارة اقتصادية تنموية ذات كفاءة وقدرة وفاعلية في توزيع الموارد الاقتصادية على أفراد المجتمع، التوزيع والتخصيص الأمثل وتحقيق الرشد الاقتصادي في اتخاذ كافة الإجراءات الاقتصادية، خاصة في ظل الاختلالات الاقتصادية في الدول الساعية للنمو والتقدم والنقص الكبير في الموارد الاقتصادية المختلفة عن الاستخدامات اللامحدودة لأفراد المجتمع من جهة وارتفاع معدلات النمو السكاني من جهة أخرى.

ونظراً للظروف السابق ذكرها، محدودية الموارد ولا محدودية الحاجات قد يكون لزاماً على الإدارة الاقتصادية للتنمية هنا أو هناك إلى البحث عن مصادر لجلب مزيد من الموارد لتغطية وتلبية حاجات المجتمع التي تفوق الموارد الذاتية.. هنا تلجأ الإدارة الاقتصادية على سبيل المثال- إلى الاستدانة إما داخلياً وإما خارجياً أو كلاهما بالإضافة إلى الحصول على معونات أو هبات أو منح لسد تلبية حاجات أفراد المجتمع التي تفوق الموارد الذاتية للمجتمع، فمثلاً عندما لجأت الجمهورية اليمنية في عام 2006م لطلب العون من المجتمع الدولي، وحصلت على ما يقرب أو يزيد عن (6) مليارات دولار كان ذلك بهدف الوفاء بمتطلبات المجتمع اليمني بعد عدم قدرة الموارد الذاتية اليمنية وعدم كفايتها لتغطية حاجات المجتمع اليمني، وكان ذلك الإجراء والتصرف لصانع القرار الاقتصادي إجراء طبيعي وواقعي في المحصلة النهائية (بحذر شديد) نقول بحذر شديد لإدراكنا أن الموارد الذاتية لم يتم استخدامها الاستخدام الاقتصادي الرشيد ناهيك عن تسرب جزء منها لوجود شبهة فساد..

وفي عام 2012م حصلت اليمن على دعم اقتصادي وغير اقتصادي لم تحصل عليه من قبل على الإطلاق، خاصة بعد أحداث عام 2011م وتوقيع القوى المتصارعة في اليمن على المبادرة الخليجية التي تقدمت بها دول مجلس التعاون الخليجي وفي المقدمة المملكة العربية السعودية ووقوف المجتمع الدولي والأمم المتحدة وراء المبادرة من أجل إخراج اليمن من أزماتها ومن أتون حرب أهلية محدقة، بعد أحداث ثورة 2011م التي أتت على الجزء الأكبر من الموارد الاقتصادية الحقيقية وغير الحقيقية، وأضافت أزمات جديدة إلى أزمات الاقتصاد اليمني واختلالاته التي حلت به قبل عام 2011م.

تمثل الدعم الخليجي والدولي بعقد لقاءات للمانحين الأشقاء والأصدقاء وتقديم العون الإنمائي حتى يتجاوز الاقتصاد اليمني أزمات عديدة وعجوزات الموازين الداخلية والخارجية.

وقد تم عقد لقاء المانحين في الرياض كما تم عقد لقاء واشنطن لتقديم الدعم المالي لسد فجوة التمويل التي أصابت الاقتصاد اليمني وتم حصول اليمن عبر لقاء واشنطن والرياض ما يقرب من (8) مليارات دولار.

لكن للأسف الشديد لم يتم استغلال تلك المبالغ التي حصلنا عليها في مؤتمر المانحين في عام 2006م قرابة ستة مليارات دولار رغم الحاجة الماسة للاقتصاد اليمني لذلك التمويل وتلك المبالغ ووصلت الأمور في نهاية المطاف إلى نشوب خلاف بين رئيس الوزراء (قبل أحداث 2011م) مع نائبه للشئون الاقتصادية وإحالة كل منهم بالمسئولية على الآخر، واضطر معها رئيس الدولة السابق إلى إدارة مجلس الوزراء لثلاثة أيام متواصلة تقريباً.

وفي 2012م حصلنا تقريباً على (8) مليارات دولار عبر اجتماعي الرياض وواشنطن، وحتى الآن لم تسلك الإدارة الاقتصادية للتنمية في اليمن سلوكاً يكفل سرعة الحصول على منحة تقضي على الاختناقات التي يعاني منها الاقتصاد اليمني ويستعيد عافيته.

وللإنصاف نقول بأن حكومة الوفاق تقدمت مؤخراً بوثائق ودراسات وتخصيصات تمثل خارطة طريق لتقديم وتنفيذ التعهدات وتخصيص استخدام ذلك التمويل في تنفيذ المشروعات المتفق عليها بمساعدة المانحين في وضع تلك الخارطة وكذا التزام الحكومة بتوقيع إطار المساءلة المتبدلة بينها والمانحين من أجل الإسراع في استخدام وتخصيص وتمويل برنامج الاستقرار الاقتصادي المكون من أربعة ملفات، الملف السياسي، والملف الأمني، الإنساني والملف الرابع الاقتصادي.

لكن ما نخشاه هو عدم البدء بالإسراع في فتح الملف الاقتصادي واستغلال الدعم المادي المقدم من أصدقاء وأشقاء اليمن والإسراع في معالجة أزمات الاقتصاد اليمني اليوم وليس غدا، لأنه كما سبق القول إن أي تأجيل في معالجة اختلالات الاقتصاد والمشكلات الاقتصادية يؤدي إلى زيادة وارتفاع قيمة وتكاليف معالجة الاختلالات والمشكلات الاقتصادية خاصة وأن المشكلة الاقتصادية في اليمن تشكل النسبة الأغلب في حالة اليمن 70%-80 من أزمة اليمن في 2011م وما بعدها أزمة اقتصادية وذات بعد اقتصادي مع التسليم بأهمية الملفات الأمنية والسياسية التي حققت وقطعت شوطاً كبيراً تنفيذاً للمبادرة الخليجية.

وختاماً نقول: علينا الإسراع في فتح الملف الاقتصادي ومواجهة مشاكلنا ولو جزئياً بالدعم المادي المقدم لنا من أصدقاء اليمن في 2012م وبذلك نضمن الإسراع في تنفيذ المبادرة الخليجية والوصول إلى إجراء الانتخابات في 2014م.

والله من وراء القصد.

أستاذ الاقتصاد والعلوم المالية والمصرفية- جامعة تعز

الحوار ليس برميل بارود

محمد علي الشاوش

كثر الحديث عن الحوار وأهميته وضرورته وما هي الآثار التي سيحققها ، فنسمع آراء كثيرة ومتشعبة داخلية وخارجية تقول أن نجاح مؤتمر الحوار يعني أمن واستقرار وسلامة اليمن ووحدته وهذا صحيح , وبالمقابل فإن نفس الآراء السابقة وغيرها تقول أنه في حال فشل مؤتمر الحوار فالفشل يعني الويل والثبور وعظائم الأمور والخراب المستعجل والكارثة المحققة ونهاية الوحدة وتشتت اليمن والحرب وغيرها من المصطلحات المخيفة التي سوف تصيب البلاد والعباد إذا فشل هذا الحوار وهذا بالتأكيد غير صحيح جملة وتفصيلاً.

وفي رأيي أن مؤتمر الحوار لم يكن في حاجة إلى كل هذا التخويف من احتمال فشله حتى لو كان الهدف من هذا التخويف هو حث الأطراف السياسية اليمنية على المشاركة الإيجابية والفعالة في هذا الحوار فهناك طرق أخرى أكثر فعالية , كما انه يجب تسمية كل شيء باسمه حتى تكون الصورة واضحة ولا يعتريها الغموض ,والفشل لن يحصل للحوار إذا صدقت نيات أطراف العمل السياسي وكانت منطلقة من اجل مصلحة اليمن أولاً وأخيراً فإذا جمعتنا هذه المصلحة بشكل تام وصادق فلن يفرقنا شيء وحينها فإننا لن نختلف ولا نحتاج إلى وسطاء ولا رعاة سواء من الداخل أو الخارج فمصلحه اليمن هي الوسيط والراعي لأي حوار وهي كل شيء في الحاضر والمستقبل.

الحوار هو من أجل اليمن أرضاً وإنساناً وليس اليمن أرضا وإنساناً من أجل الحوار, يجب أن يفهم ذلك الجميع قيادات عليا وقيادات وسطية وقيادات ميدان وأفراد ومن كل الاتجاهات وعلى رأس هؤلاء أعضاء مؤتمر الحوار , فليس المطلوب أن تنجح اليمن بنجاح الحوار أو تفشل بفشله حيث نضع بلداً برمتها رهن نتائج حوار أيا كان رعاته وداعموه وأيًّا كان أعضاؤه ومشاركوه , لا يجب ربط مصير اليمن بالحوار أيا إلى هذه الدرجة حتى يصير هذا الحوار بحجم اليمن واليمن بحجم هذا الحوار ،هذه معادلة خاطئة ومن وضعوا هذه المعادلة ويصروا على أنه إذا فشل الحوار سيحل الخراب يحاولون بوعي أو بدون وعي الزج باليمن في طريق اللاعودة.

الحوار يجب أن نحرص جميعاً على نجاحه كل من موقعه وهذا واجب على كل مواطن يمني شريف بدون حاجة إلى تحفيز أو دعم أو إغراء من قبل أيّ كان وهذا ما يجب على الأطراف السياسية اليمنية تبنيه والعمل له ،ولكن لا يجب أن يكون فشل الحوار إن فشل لا قدر الله كارثة وهذا ما يجب على كل الأطراف اليمنية تجنب الوقوع فيه فهماً وممارسة فإذا فشلت فرصة من فرص الحوار فهناك آلاف الفرص القادمة والتي لا يجب أن نحرم أنفسنا منها بمجرد فشل حوار واحد أو لمجرد طرح البعض إن فشل هذا الحوار يعني الكارثة .

الحوار والحياة صنوان , والحوار أمر مطلوب في كل المناسبات وعلى مختلف المستويات وفي كل الأزمنة والأمكنة وهو ضرورة حياة لا غنى عنها , يبدأ الحوار من مناقشة الأسرة لشئونها الخاصة وصولا إلى الساكنين في الحي والقرية والذين لا محالة يحتاجون إلى الحوار لحل قضاياهم وتمهيد سبل التعايش فيما بينهم وصولا إلى العزلة والمديرية والمحافظة والدولة وجميعها لا تخرج عن هذا التوصيف , فالحياة مرتبطة في كل الأماكن والأزمان بالحوار .

نحن نمارس الحوار في كل ساعة في كل يوم في كل شهر و في كل سنة من حياتنا نمارسه يوميا وبشكل عملي يمارسه قلة وهم واعون به ويمارس الكثير الحوار في الوقت الذي لا يدركون أنهم يمارسونه ,الحوار هو الحياة المتجددة و التي لا تتوقف ولن تتوقف إلا عند أن يأذن الله لها بالتوافق وعندها فقط سوف يتوقف الحوار, عند توقف الحياة ذاتها , أمّا قبل ذلك فلا توقف للحوار إطلاقا شئنا أم أبينا فالأمر ليس بالمزاجية نفعله حينا ونتركه حينا آخر, الحوار يولد كل يوم من جديد مع كل طفل جديد ينزل إلى الدنيا نجده في تغريد العصافير وفي حركات وأصوات غيرها من الحيوانات .

الحوار سينجح بإذن الله , ولكن إذا لم ينجح الحوار فلن تحل الكارثة, وأنا هنا اطمئن كل يمني وكل يمنية إلى ذلك وأنا على ثقة تامة من ذلك , والمهم أن تقوم الحكومة بواجباتها سواء قبل الحوار أو بعده ولن يحدث شيء فستكون الأمور على خير ما يرام .

هناك مثل يقول إن التاجر الذكي لا يضع كل البيض في سلة واحدة فقط, حتى إذا ما حصل مكروه لهذه السلة فقد كل شيء وأصبح فقيراً معدماً , هذا على صعيد تاجر فرد له رأس مال محدود قل أو كثر , ونحن لا يجب أن نضع اليمن في سلة واحدة هي سلة الحوار ولا نثقل كاهل الحوار أكثر من اللازم سواء بالتفائل الزائد أو بالتشاؤم الزائد كذلك , فهناك فرص كثيرة وقادمة منتظرة لنا للتحاور وسنظل نتحاور ما حيينا وما ظلت الحياة قائمة وظل هناك نفس يصعد ويهبط في كل إنسان منّا .

الحوار ليس برميل بارود ولا يجب أن يكون كذلك بأي حال من الأحوال ولا يجب علينا أن ننظر للحوار على انه برميل بارود إذا فشل حلت الكارثة ,مجرد التفكير بهذا الشكل خطأ في حق هذا البلد وأهله وناسه , وإذا وصل الحوار القادم إلى هذا الحد من الخطورة التي يترتب عليها مصير بلد إذا فشل هلكت البلاد والعباد فلا نريده ونضع أنفسنا وبلادنا في موضع الرهان وعلى الحكومة القيام بواجبها خير قيام وكل شيء سيكون على ما يرام .

> الحوار سينجح بإذن الله , ولكن إذا لم ينجح الحوار فلن تحل الكارثة, وأنا هنا اطمئن كل يمني وكل يمنية إلى ذلك وأنا على ثقة تامة من ذلك , والمهم أن تقوم الحكومة بواجباتها سواء قبل الحوار أو بعده ولن يحدث شيء فستكون الأمور على خير ما يرام

أحمد السنيدار.. غبت يابدر عنا

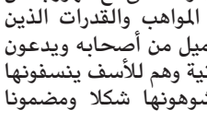

د. عبدالرحمن حسن الحرازي

أحمد السنيدار فنان يمني كبير ملأ الدنيا طرباً راقياً وأبدع أعذب الألحان اليمنية وصدح بأجمل صوت، أعادت ألحانه تشكيل الذائقة اليمنية بمختلف مستوياتها.. غنى للحب وللأرض ريفاً ومدينة وللوطن والإنسان. غنى لساكني صنعاء وللبن والعنب وأجاد في كل ألحانه العذبة التي تكاد عذوبتها تسيل رقة وحلاوة وأضحت خالدة في ذاكرة اليمنيين ولها حضورها القوي وطعمها المميز.

أحمد السنيدار فنان استثنائي عشق الغناء الصنعاني وأمسك بخيوطه وتفوق فيه وطوره وأحدث فيه ما يشبه المعجزة، ولا أظن أي شخص في بلادنا يستمع إلى ألحان السنيدار دون أن تفجر فيه ينابيع الشوق واللهفة وتثير فيه النشوة والبهجة.

أحمد السنيدار هو أهم أركان الفن اليمني بلا منازع.. وفنان مختلف ككل فنان حقيقي أصيل.. تربع على عرش الغناء الصنعاني خاصة واليمني عامة عقوداً طويلة وأحدث فيه ثورة فاعلة ومؤثرة.. يصعب أن تطويها المسافات والأزمنة أو تهزها أطنان الغبار والأتربة التي التصقت إجبارياً بخلايا الذاكرة وأحدثت فيها دماراً شاملاً.

ملأت ألحانه الخالدة جبال ووديان اليمن تحاور الطبيعة وتناجي النسيم والأشواق يرددها الناس صباحاً ومساءً للتعبير عن أدق المشاعر والوجدان التي تسكن عالمنا الداخلي.. الفنانون الجدد عادةً يبدأون مراهقتهم الفنية متسلقين على إبداعات غيرهم من الفنانين الكبار كالسنيدار مثلاً بتقليد رخيص يرفضه الذوق والعقل.. ولعل إخفاقاتهم الكثيرة بأداء لحن واحد يقارب ولو جزئياً اللحن الأصلي الجميل يؤكد أن الفرق شاسع والمسافة بعيدة بين الفعل المستعار والحقيقة الخالدة التي تبقى وحدها راسخة في ألقها وتأثيرها.

المؤكد أن السنيدار مدرسة فنية متكاملة.. وفارس متميز أبدع فناً عذباً رفيعاً مسكوناً بلون الطبيعة لامس الوجدان وانساب إلى أعماق النفس.. وألحانه الرائعة تجاوزت الزمن وامتلكت من التجدد والرسوخ ديمومة تتحدى عوامل النسيان..

أعاد أحمد السنيدا لتراثنا الغنائي شبابه وبهاءه حجز له مكاناً فسيحاً في إنتاجه الغنائي فطوره وأبدع فيه وأعاد صياغته وقدمه بأسلوب العملاق القدير فناً خالداً يليق بتراث أمة ومكانة وطن، وربما لن يجد المتأخرون ما يضيفونه لأن السنيدار فنان لن يتكرر بسهولة.

أحمد السنيدار قامة من قامات الفن اليمني الأصيل وقمة من قمم الابداع أحدث فتحا جديدا في تاريخ الأغنية اليمنية أكسبها الاحترام والقبول.. ألحانه المتميزة تظل ايقونة حياتية مرسومة على جدار الروح.. إنه الفن الحقيقي الذي لن يموت حتى مع ظهور بعض الفنانين محدودي المواهب والقدرات الذين اختطفوا الفن الجميل من أصحابه ويدعون أنهم يخدمون الاغنية وهم للأسف ينسفونها من جذورها ويشوهونها شكلا ومضمونا ورسالة.

لا أعرف عن أحمد السنيدار الكثير سوى أنه كان يعيش خارج اليمن..ويبدو أنه فضل الغربة الطويلة زاهداً عن الفن والناس معا بعد أن وصل إلى نقطة اللاجدوى..ربما لأنه اكتشف أن فنه الجميل وأحاسيسه المرهفة لا مكان لها في هذا البلد الذي يعيش أزمات وهموماً متلاحقة.. فمن أزمة نظام الحكم إلى أزمة شكل الحكم وأزمة القبيلة وأزمة التطرف والارهاب إلى أزمة الحكام الطاحنة التي أوصلت المحكومين إلى فقر شامل جامع وحولتهم إلى أمة تائهة شاردة الذهن.. متكلسة الأحاسيس جرفت عوامل القهر والفاقة من مساحات القلب كل زوايا التفاؤل وجففت كل ينابيع المشاعر، سرق الحزن منهم كل أدوات الفرح..وأجبرهم على الصياح وترديد الشعارات السياسية التي ليس من بينها الغناء، نعم قرر السنيدار أن يرحل تحت وطأة وشراسة الحاضر وقتامة المستقبل محتفظا برصيده الغنائي الضخم لعله يجد في الابتعاد عن وطن الحرائق ما يعطي نفسه السلام تاركا لغيره مواصلة الصياح.

ما يثير الكثير من الدهشة أن الكتابات عن الفنان أحمد السنيدار قليلة ولا تكاد تذكر، ونادرا ما تقرأ عنه خبرا في وسائطنا الاعلامية، وربما نسيه البعض تماما وسط هذه الضجيج والصخب الذي ملأ حياتنا وحولها إلى نقاط من المآسي والانكسارات.. وفعلا وصلنا إلى مرحلة الانحسار والانطواء في ظل انشغال الناس بتفاصيل الحياة اليومية وأصبح المجتمع مفككا ومنهمكا أسير معادلات سياسية وتحولات صعبة.

ومن المفارقات أن الوسائط الاعلامية الكثيرة والمتنوعة تمتلئ بكتابات كثيرة أيضا وتتناول أدق التفاصيل لشؤون أخرى لا علاقة لها بالفن أو الابداع.

انشغل الناس والكتاب معاً بتلك التشوهات والعيوب التي برزت في المجتمع اليمني والعربي أيضا وأظهرت تناقضاته ونقائصه، تعرت الحقائق وانكشف الوهم الذي عشناه سنين طويلة.

اليمن للأسف ومنذ البداية تعيش خارج الزمن ولا شأن لها بالإبداع والمبدعين.. يتناسل فيها اللصوص ويهيمن الفاسدون والجامدون على كل تفاصيل المشهد الحياتي والسياسي ويبقى المبدعون والأدباء يحترقون بنار أحلامهم وذواتهم المقهورة.

كنا ولا زلنا نتمنى من أدبائنا وكتابنا وصحفيينا الذين نقدرهم ونفتخر بهم أن يحظى أحمد السنيدار بما يستحقه من التكريم وأن يعيدوا تقييم عطائه وموهبته وإثرائه الفن اليمني بروائع الألحان وهم أكثر الناس معرفة أن المبدع اليمني -أي مبدع وفي أي تخصص- يعيش الفقر والحاجة والبؤس من المهد إلى اللحد.

إن العائد المادي لحفلة راقصة ماجنة لفنان أو فنانة عربية لمدة ساعتين تكفي لإثراء نصف الفنانين اليمنيين. هذا يكفي للتأكيد عن مدى الحرمان الذي يعانيه الفنانون اليمنيون.

كنا ولا زلنا نتمنى من المؤسسات الثقافية والإعلامية الرسمية والخاصة أن تبادر إلى تكريم هذا الفنان الكبير كأقل شيء مما يستحقه وهو مايزال بيننا حياً يرزق كي يشعر بالوفاء من هذا الوطن الذي غرد له أعذب الألحان ويحس حتى للحظات أن للتميز والنجاح في هذا البلد معنى.

إن التكريم الذي يأتي بعد فوات الأوان ليس دليلاً على ذاكرة جيدة بل هو إدانة صريحة لمرحلة مظلمة جهلت إبداعات أبنائها.. وأي تكريم من هذا النوع هو تزييف للتاريخ وتزوير لمقامات الإبداع والمبدعين لا فائدة منه عبر عنه أبو فراس الحمداني بقوله: إذا بت ظمآنا فلا نزل القطرُ.

> إن التكريم الذي يأتي بعد فوات الأوان ليس دليلاً على ذاكرة جيدة بل هو إدانة صريحة لمرحلة مظلمة جهلت إبداعات أبنائها.. وأي تكريم من هذا النوع هو تزييف للتاريخ وتزوير لمقامات الإبداع والمبدعين لا فائدة منه عبر عنه أبو فراس الحمداني بقوله: إذا بت ظمآنا فلا نزل القطرُ